التشخيص الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: دراسة حالة الجزائر

Economic diagnosis of small and medium enterprises: Algeria case study

ط.د/بن تونسي عبد العزيز *،جامعة سعيدة (الجزائر)،مخبر إتمام، Abdelaziz.bentounsi@univ-saida.dz

د. زواد رجاء، جامعة سعيدة (الجزائر)،مخبر إتمام، zouad.rajaa2@gmail.com

أ.د بن حميدة محمد، جامعة سعيدة (الجزائر)، مخبر إتمام، benh_moh2000@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2021/11/24 تاريخ القبول: 2023/03/03 تاريخ النشر: 2023/03/31

ملخص:

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى تحليل واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر،إذ نعتمد في دراستنا على المنهج الوصفي والتحليلي ، بهدف الوقوف على التشخيص الاقتصادي والتحديات التي تواجه القطاع .

وخلصت النتائج الى أن هناك جملة من المشاكل والعراقيل التي يعاني منها هذا القطاع في الجزائر، والتي تعد بمثابة نقاط ضعف تؤثر سلبيا على تطوير الاقتصاد الوطني .

كلمات مفتاحية: تشخيص إقتصادي ، مؤسسات صغيرة ومتوسطة، جزائر.

تصنيفاتJEL: A10 ، M21، O10

Abstract:

Through this study, we aim to analyze the reality of small and medium enterprises in Algeria, as we rely in our study on the descriptive and analytical approach to identify the economic diagnosis and the challenges facing sector.

The results concluded that there are several problems and obstacles that this sector suffers from in Algeria, which are weaknesses that negatively affect the development of the national economy.

* المؤلف المرسل.

Keywords: Economic diagnosis; Small and medium enterprises; Algeria;
Jel Classification Codes : O10, M21, A10.

1. مقدمة:

يواجه الاقتصاد الجزائري في ظلّ تقلبات أسعار النفط تحديات إقتصادية كبيرة نتيجة لإعتماده بالدرجة الأولى على العوائد الريعية، وهذا ما يفرض التوجه نحو التنويع الاقتصادي كخيار إستراتيجي لمرحلة ما بعد النفط وبناء إقتصاد تنافسي مستدام. وتعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد الخيارات الإستراتجية للتنويع في النشاط الاقتصادي وتعديل الهيكل الإنتاجي والخروج من إقتصاد المحروقات، حيث تلعب دورا إستراتجيا هاما في بناء نسيج إقتصادي متكامل ، توفير مناصب الشغل، وتحقيق النمو الاقتصادي وكذا الدفع بعجلة التنمية الاقتصادية والإجتماعية . إنّ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية تنشط في ظلّ إشتداد حدّة المنافسة العالمية والتغييرات المستمرة والتحولات الاقتصادية العميقة، وهذا مايفرض عليها إمتلاك قدرات تنافسية وإستراتجية تضمن لها البقاء والاندماج في الاقتصاد العالمي الجديد ومن هنا تبرز ضرورة التشخيص الاقتصادي كمرحلة أساسية ومهمة تساعد على دراسة تحليل الوضعية الاقتصادية والتنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبالتالي كشف الفرص التي يمكن إقتناصها والتهديدات التي يجب تفاديها وكذلك تركز عملية التشخيص الاقتصادي على تحديد نقاط القوة ونقاط الضعف التي تميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبالتالي تحديد واقع هذا النوع من المؤسسات واختيار الاستراتجيات الملائمة . ولقد بذلت الجزائر مجهودات كبيرة لدعم إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقيتها من أجل النهوض بالإقتصاد الوطني إلا انه وبالرغم من ذلك لازال هذا القطاع يعاني من مشاكل وعراقيل تحد من مساهمته في النمو الاقتصادي، وهذا مايستدعي تبني استراتجيات توفر حلولا جذرية ولا تكون مجرد حلولا مؤقتة وظرفية .

بناءا على ما سبق يمكن طرح الإشكالية في السؤال الرئيسي التالي :

ما مدى تطبيق آليات التشخيص الاقتصادي في تحليل واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟

وللإجابة عن إشكالية الدراسة تم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي آلية إجراء التشخيص الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؟
- ما هو واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر على ضوء التشخيص الاقتصادي ؟

وتمت صياغة الفرضيتين التاليتين :

- هناك آليات عدة تساهم في التشخيص الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية والكشف عن صعوبات وعراقيل مختلفة تواجهها ؛
- للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر نقاط ضعف مختلفة تحول دون تطوير الاقتصاد الوطني .

تهدف الدراسة إلى تحقيق مايلي :

- محاولة تشخيص واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ؛
- محاولة تحديد نقاط الضعف التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ؛
- إقتراح توصيات ضرورية لمعالجة نقاط الضعف التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

ولغرض فهم التشخيص الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحليل واقع قطاع هذا النوع من المؤسسات في الجزائر تم إستخدام أسلوب دراسة الحالة الذي يدخل في إطار المنهج الوصفي .

2.طبيعة مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

على الرغم من الأهمية البالغة التي تكتسبها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها الريادي في عملية التنمية إلا أن مفهومها لازال يلفه بعض الغموض، حيث اختلف الباحثون والمختصون حول إيجاد تعريف موحدا لها. وفي مايلي بعض التعاريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

***منظمة العمل الدولية** : تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأنها التي يعمل بها 50 عاملا وتحدد مبلغا لا يزيد عن 1000 دولار لكل عامل تصل إلى 5000 دولار في بعض الصناعات، على ألا يزيد رأس مالها عن 100 ألف دولار. (حسام، مسعودي ، و شبورو، ديسمبر2017، صفحة 225)

***لجنة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في الدول النامية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة** : اعتمدت هذه اللجنة على معيار اليد العاملة في تصنيفها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة،حيث عرفت المؤسسة الصغيرة على أنها تلك المؤسسة التي ينشط بها ما بين15 و19 عامل، والمؤسسة المتوسطة هي المؤسسة التي تشغل ما بين 20 و99 عامل، في حين المؤسسة الكبيرة يعمل بها أكثر من 100 عامل . (الرحمان و براشن ، جوان 2018، صفحة 216)

***تعريف الجزائر:** ورد في **المادة05من قانون رقم 17-02** المتضمن للقانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية مؤسسة إنتاج السلع و/او الخدمات تشغل من واحد (1) إلى مائتين وخمسين (250) شخصا، لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي أربعة ملايير دينار جزائري وتستوفي معيار الاستقلالية. وحسب **المادة 08** تعرّف المؤسسة المتوسطة بأنها مؤسسة تشغل ما بين خمسين(50) إلى مائتين وخمسين (250) شخصا ورقم أعمالها السنوي ما بين أربعمائة (400) مليون دينار جزائري إلى أربعة (4) ملايير دينار جزائري أو مجموع حصيلتها السنوية ما بين مائتي(200) مليون دينار جزائري إلى مليار (1)دينار جزائري في حين ورد في **المادة 09** أن المؤسسة الصغيرة هي مؤسسة تشغل ما بين عشرة (10)إلى تسعة وأربعين (49) شخصا ورقم أعمالها السنوي لا يتجاوز أربعمائة (400)مليون دينار جزائري أو مجموع حصيلتها السنوية لا يتجاوز مائتي (200) مليون دينار جزائري. أما **المادة 10** تعرّف المؤسسة الصغيرة جدا بأنها مؤسسة تشغل من شخص (1) واحد إلى تسعة (9) أشخاص ورقم أعمالها السنوي أقل من أربعين(40) مليون دينار جزائري أو مجموع حصيلتها السنوية لا يتجاوز عشرين (20) مليون دينار جزائري . (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية/ العدد2 ،12 ربيع الثاني عام 1438هـ 11 جانفي سنة 2017.)

هناك مجموعة من الخصائص التي تشترك فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتكسبها طابع خاص رغم تعدد وتنوع مجالات نشاطها واختلاف أطر تنظيمها (رياض، 2010، الصفحات 5-7):

– الخصائص المرتبطة بالملكية والإدارة والتنظيم : يغلب على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نمط الملكية الفردية حيث تكون المؤسسة مملوكة لفرد واحد، ويترتب على ذلك ارتباط الإدارة ارتباطا وثيقا بالملكية حيث يكون مالك المؤسسة هو مديرها في نفس الوقت مما يكسبها المرونة والسرعة في اتخاذ القرارات والتكيف مع المستجدات، كما يمنحها صفة الاستقلالية في الإدارة. وتختلف وظائف المدير المالك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن وظائف المدير في المؤسسات الكبيرة فهو يلعب دور المستثمر الساعي للربح ودور العامل الذي يتمتع بمهارات فنية عالية تدفعه للاهتمام بالجودة والتطوير والنمو المستمر. ويؤدي ببساطة الهيكل التنظيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسهولة التأسيس وإجراءات العمل إلى سرعة تدفق المعلومات والتقارب والإحتكاك المباشر بين العاملين والأطراف الخارجية المتعاملة معها ؛

–الخصائص المرتبطة بالتعامل في الأسواق :من حيث سوق العمل تعتمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدرجة ملحوظة على العمالة غير الاجرية ومن حيث سوق رأس المال تعتمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدرجة كبيرة على مواردها الذاتية في تمويل النشاط سواء في مرحلة النشاط او في مرحلة التشغيل وفيما يختص بمكونات رأس المال المستثمر في قطاع الأعمال الصغيرة والمتوسطة يلاحظ إنخفاض نسبة رأس المال الثابت لجملة الإستثمار، زيادة نسبة المخزون السلعي،انخفاض نسبة النقدية المتاحة للتمويل رأس المال العامل، ارتفاع الكثافة العمالية تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالانتشار الجغرافي مما يساعدها على التعامل في الأسواق المحلية المحدودة التي لا تستطيع المؤسسات الكبيرة أن تفي بطلباتها تتميز أسواق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بطبيعة تنافسية .

تتفق البحوث والدراسات العلمية والتجارب الميدانية في مختلف البلدان على أهمية الدور الذي تؤديه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول من خلال مساهماتها في إنشاء مناصب عمل، وتنويع النسيج الاقتصادي والتكنولوجي عن طريق تنمية الإنتاج المحلي، بالإضافة إلى تنمية وتنويع الصادرات، هذا التوجه أدى بالعديد من الدول في السنوات الأخيرة إلى اعتماد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كمحرك أساسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال اعتماد مختلف البرامج وضبط مجموعة من الإجراءات والقوانين الكفيلة بالتطوير والترقية، هذا إضافة إلى :

– المساهمة في تشغيل الشباب بتكلفة منخفضة نسبيا إذا ما قورنت بتكلفة مناصب العمل بالمؤسسات الكبرى ؛

– ارتفاع مستوى الادخار والاستثمار من خلال تعبئة رؤوس الأموال من الأشخاص ؛

– الاعتماد على الموارد الإنتاجية المحلية مما يساهم في التقليل من الاستيراد ؛

– ارتفاع معدلات المردودية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مقارنة بالمؤسسات الاقتصادية العمومية ؛

– العمل على توفير سلع و خدمات للاستهلاك النهائي ؛

– سهولة توزيع منتجات هذه المؤسسات يقلل من تكاليف التخزين، مما يؤدي إلى تسويق السلع للمستهلك بأقل تكلفة ممكنة . (جيلالي و بوخبزة ، الصفحات 177-178)

3.التشخيص الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

1.3مفهوم التشخيص الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

يعتبر التشخيص الاقتصادي وسيلة ضرورية لتوفير المعلومات التي تعكس الأداء في مختلف جوانب نشاطات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والذي يمكنها من إجراء دراسة تحليلية شاملة للوضعية الاقتصادية والبحث في مشاكل العمليات التي تواجهها ومحاولة تفاديها وتصحيحها، الى جانب ذلك فان التشخيص هو توضيح نقاط القوة والضعف من أجل تصحيحها وتسيير الاستغلال. (قربة، جانفي 2013، الصفحات 101-102) ويعرف التشخيص الاقتصادي كذلك بتقنيات إنتاج معلومات موحدة ومفيدة لفهم ميكانيزمات العمل وسلوكيات الفاعلين لاتخاذ القرارات العملية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

.(Manuel d'analyse financière et économique - MIND, s.d., p. 7) .

يساعد التشخيص الاقتصادي على توضيح نتائج البدائل المختلفة للقرارات حيث تركز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على العوامل الاقتصادية وتشخيص وضعيتها الاقتصادية لإبراز نقاط القوة والضعف وإيجاد الحلول المناسبة، حيث يتضمن تشخيص داخلي وتشخيص خارجي . (قربة، جانفي 2013، صفحة 113)على الرغم من أهمية تحليل المحيط بالنسبة لكل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشركات الكبيرة على حد سواء، إلا أن الممارسات المتعلقة بتشخيص هذا المحيط قد تكون مختلفة بينهما، فبالنسبة

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ليس من الضروري أن تمر بشكل خطي من مرحلة إلى أخرى بل بإمكانها أن تتخطى بعض المراحل عندما يتطلب الأمر ذلك، فالتشخيص تزداد أهميته ويصبح أكثر تعقيدا عندما يصبح محيط المؤسسة أكثر عدائية أو يزيد مستوى عدم التأكد، خاصة عندما تظهر هناك تهديدات قوية في محيط المؤسسة بالإضافة الى عوامل أخرى بإمكانها أن تصنع الفارق في مستوى التشخيص الممارس من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (عماري و مرمي، 2018، صفحة 151).إنّ التشخيص الداخلي والخارجي هو أحد الأساليب التسييرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فهو عملية تحليلية لجميع العناصر المكونة للبيئة الداخلية والخارجية للمؤسسة، مما يسمح لها بمعرفة نقاط قوتها وضعفها وكذا الفرص والتهديدات المحيطة بها سعيا لتحديد موقفها التنافسي، وتحديد الخيارات الممكنة لصياغة أحسن إستراتيجية ممكنة، لبناء وتطوير مزاياها التنافسية، يساعد التشخيص الداخلي والخارجي في اتخاذ القرارات الإستراتجية، وتنفيذ الإستراتجيات الفعالة، وذلك بهدف تحسين الأنشطة القائمة أو دعم وتطوير الأنشطة الجديدة ، والتحديد الأفضل للعوامل التي من شأنها أن تؤثر على مسار أحدث للمؤسسة، ومن ثم انتهاج البدائل التي تؤدي إلى تعظيم أدائها . (الزغودي، 2018، صفحة 51)

2.3 التشخيص الاقتصادي كآلية لتحليل واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر :

تتميز وضعية قطاع المؤسسات الصغير ة المتوسطة في الجزائر بما يلي:

– **الموارد المالية** : تعتبر مشكلة التمويل ومزاحمة القطاع العام للقطاع الخاص من بين اكبر العوائق الأساسية لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، فتمويل المشاريع الاستثمارية بصفة عامة بطيء جدا، حيث أكدت بعض الدراسات أن ما نسبته 72 %من أصحاب المؤسسات قاموا بتمويل مؤسساتهم ومشاريعهم ذاتيا، وهذا ما يبين ضعف النظام البنكي في الجزائر في تمويل المشاريع الاستثمارية، وعلى العموم يمكن حصر صعوبات التمويل في الجزائر في ضعف تكيف النظام المالي المحلي مع متطلبات المحيط الاقتصادي الجديد، ففي الوقت الذي يتحدث في الخطاب السياسي عن إجراءات دعم مالي وتشجيع الاستثمارات والشراكة فإن الواقع يشير إلى اصطدام كل هذه التصورات بالتعقيدات ذات الطابع المالي منها غياب أو نقص شديد في التمويل طويل المدى، المركزية في منح القروض، نقص في المعلومات

المالية خاصة في ما يتعلق بالجوانب التي تستفيد منها المؤسسة كإلاعفاءات، ضعف الشفافية في تسيير عملية منح القروض رغم أن الأصل في القروض خاضع للإشهار ومحدودية صلاحيات الوكالات البنكية في عملية منح القروض بسبب عدم الاستقلالية النسبية. (كمال، جوان 2018، صفحة 288)

– **محدودية المنتجات المصرفية** : غياب هيئات مالية متخصصة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وغياب تمويل تنافسي كافي. ومن أهم وأخطر المشاكل التي تواجه تطور منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نجد مشكلة التمويل وذلك بسبب الجهاز المصرفي الجزائري الذي يتميز بمحدودية التمويل المصرفي المتعلقة بالتكاليف والضمانات، محدودية التمويل المتعلقة بالصيغ والإجراءات ومحدودية التمويل المتعلقة بالحجم والأولويات . (بلال و طبايبية، جوان 2019، صفحة 477)

– **المحيط الإداري** : رغم التوجيهات بشأن تبسيط الإجراءات الإدارية وتسريع الخدمات العمومية، إلا أن ثمة جملة من العوائق الإدارية والتنظيمية رسخت انطباعا سيئا لدى المستثمرين والراغبين في إنشاء المؤسسات، حيث لا تزال الإدارة في الجزائر تعتمد بشكل كبير على أنماط التسيير القديمة المتميزة بالبطء والتعقيد في الإجراءات والتركيز على الشكليات، فإذا كان نشاط المؤسسة يتطلب الاستجابة الإدارية السريعة تنظيما وتنفيذا فإن الإدارة الجزائرية لا تزال بنفس روح الروتين الرسمي الممل فهناك الكثير من مشاريع استثمار جادة عطلت أو لم يوافق عليها في وقتها مما ضيع على أصحابها وعلى الاقتصاد الوطني فرصا اقتصادية لا تعوض ويعود ذلك إلى الذهنيات لم تهيأ أو لم تتهيأ بعد لهضم وفهم خصوصية هذا النوع من المؤسسات و من ثم التعامل معه بما يتطلب السرعة في اتخاذ القرارات وإصدار النصوص لم يواكبها شيء مماثل في أداء وتفعيل الجهاز التنفيذي. (كمال، جوان 2018، صفحة 287) فالمتمعن في قوانين الاستثمار المتتابعة يلاحظ أن السلطات الجزائرية اتخذت قرارات كبيرة لتشجيع الاستثمار غير أن الواقع يثبت العكس، حيث يوجد العديد من الممارسات المليئة بالصعوبات تثبط من عزيمة المستثمر . (بلال و طبايبية، جوان 2019، صفحة 475)

–**العقار**: يعتبر العقار من أهم العقبات التي تواجه تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، لأنه يواجهها خلال المراحل الأولى من نشأتها ، وعوض أن يكون العقار في الجزائر أداة لدعم الإستثمارات

أصبح أكبر العناصر الكابحة لنشاطات المؤسسات الوطنية بشكل عام والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على وجه الخصوص ، ويعد عقد الملكية أو عقد الإيجار أساسيا من أجل الحصول على التراخيص المكملة الأخرى، حيث أن العقار يخضع لعدة نصوص تشريعية وتنظيمية، وتشتت سلطة اتخاذ القرار المتعلقة بتوزيعه بين عدة هيئات لا تملك الحسم كالوكالة الوطنية لترقية الاستثمار. و يمكن حصر أهم هذه المشاكل فيطول منح الأراضي ، الرفض دون مبرر في الكثير من الحالات لعدد من الطلبات وارتفاع أسعار الأراضي والمباني . (قاضي، 2019/11/28، صفحة 222)

– **التسويق:** تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مشكلة التسويق في ظلّ منافسة قوية بين هذه المؤسسات مع بعضها البعض من ناحية، وبينها وبين المؤسسات الكبرى من ناحية أخرى ، وذلك سيؤدي حتما إلى فشل المؤسسة الصغيرة في إيجاد سوق تتوجه إليها لتصريف منتجاتها، فإن هذا يعرضها لا محالة لإحتمالات التوقف المؤقت أو النهائي، بالإضافة إلى شدة المنافسة على المستوى الخارجي، وهو الأمر الذي يؤثر على السياسة التسويقية للمؤسسة كون المستهلك يفضل المنتجات الأجنبية، أو ضعف المنافسة مع المنتجات المستوردة، ويعود ذلك لعدة أسباب نذكر منها الإفتقار إلى الوعي التسويقي ونقص الكفاءة والخبرة، ضعف الترابط بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الكبيرة المحلية والأجنبية ، وظاهرة عدم الثقة بالإنتاج الوطني مقارنة مع المنتجات الأجنبية المنافسة. (قاضي، 2019/11/28، صفحة 224)

– التموين :إن التموين بالمواد الأولية والمنتجات نصف المصنعة خاصة المستوردة منها يمثل احد المشاكل الحقيقية التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ذلك أن معظمها يفتقد إلى الخبرة في تسيير عمليات الاستيراد خاصة الحديثة النشأة، فبعد تحرير التجارة الخارجية ظهرت مؤسسات خاصة تمارس عملية الاستيراد والتي اهتمت باستيراد السلع الاستهلاكية السريعة النفاذ في السوق المحلية، الأمر الذي أثر على تموين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي أصبحت تعاني من مشكل نقص التموين وارتفاع أسعار المواد الأولية المتوفرة وقطع الغيار والتجهيزات الإنتاجية، وذلك نتيجة مشاكل الصرف .(بلال و طبايبية، جوان 2019، صفحة 477)

– **البيئة القانونية** :تتعرض المؤسسات بشكل عام والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بشكل خاص لعراقيل أثرت سلبا على قدرتها التنافسية في السوق لاسيما العراقيل القانونية التي يظهر في شكل عدم الإستقرار القانوني، مشكلة الوصول إلى القروض البنكية، ومشكل العقار الصناعي، مشكلات ذات طابع إداري وتنظيمي ومشكلة الإقتصاد غير الرسمي أو الموازي إضافة إلى عراقيل أخرى. وتشترط التشريعات المنظمة لشتى ميادين النشاط الاقتصادي نوعا من الثبات والإستقرار وتجنب التعديل والتغيير المستمر للنصوص القانونية، ويؤثر اللاأمن القانوني سلبا على استقرار الأوضاع الإقتصادية والمراكز القانونية وهو ما يوجب على المشرع وعلى سلطات الدولة أن يضعوا القوانين بعد إجراء دراسة مستفيضة .يساهم الأمن القانوني في توفير المناخ القانوني السليم للإستثمار وإيجاد الآليات المحفزة للإستثمار وسيادة دولة القانون في ميدان الأعمال لأن المؤسسة الوطنية أو الأجنبية تبحث دائما عن السرعة والأمن والثقة في انجاز المعاملات التجارية، وفي حالة نشوب نزاع بشأنها فهناك آليات قانونية تضمن حماية حقوقها ومصالحها. وعليه فإن المستثمر قبل القيام بأي مبادرة بشأن الإستثمار يبحث عن المعطيات الآتية :

* الضمانات القانونية والقضائية الممنوحة للمستثمر،القوانين المنظمة لقطاع الاستثمار، الضمانات القانونية التي تنظم الشراكة بين الفاعلين الاقتصاديين العموميين والخواص، والجزائريين والأجانب ،قانون الصرف من حيث الضمانات المطلوبة ،قانون الضرائب من حيث الإعفاءات والتحضيرات الضريبية ،قانون الجمارك من حيث الإعفاءات الجمركية ،التسهيلات التي تمنحها الدولة من أجل الإستفادة من الأراضي الواقعة في المناطق الصناعية؛

* تعاني المؤسسات الإقتصادية بشكل عام والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مشكل عدم استقرار النصوص القانونية الجزائرية، حيث يشهد القانون الجزائري بشكل عام حالة عدم الإستقرار القانوني نظرا لكثرة استمرار تغييرها وفي فترات زمنية متقاربة .وقد حدث وأن تم تغيير النص القانوني حتى قبل أن يتم تطبيقه على سبيل المثال قانون المنافسة لسنة 95 الذي ألغي وصدر **قانون 03-03** في 2003 ثم عدل مرتين في 2008 و2010 وقد تم تغيير العديد من النصوص القانونية في فترات متقاربة على سبيل المثال: قانون الإستثمارات وقانون النقد والقرض، القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، قانون

الصفقات العمومية وغيرها من النصوص الأخرى؛ (مسعد، 2019/11/28، الصفحات 176-177)

* كما تعتبر الأعباء الضريبية التي تتحملها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عامل لا يساعد بأي حال من الأحوال على العمل الإنتاجي، بل تؤدي إلى تعدد وتنامي الأنشطة الموازية التي تصب في خانة التهرب الضريبي فبالرغم من سياسة الإصلاح الجبائي التي كان من أهم أهدافها التخفيف من حدة الأعباء و العراقيل البيروقراطية الكبيرة التي مست النظام الجبائي في السنوات السابقة، إلا أنه يزال يتسم بكثير من التعقيدات وعدم الاستقرار و التدابير الاستثنائية ما خلق حالة من عدم الشفافية وبطء عمل الإدارة الضريبية نتيجة عدم تعميم الإعلام الآلي، وعدم قدرة الإدارة الضريبية إعتماد فكرة الزبونية في علاقتها مع الغير.(بلال و طبايبية، جوان 2019، صفحة 477)

– **المنافسة** : لقد أكد المشرع الجزائري في المادة 26 الفقرة الأولى من القانون رقم 17-92 من خلال تأكيده على تولى الدولة إعداد وتنفيذ برنامج عصرنة لغرض تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية المنتوج الوطني. لان إنشاء مؤسسات قادرة على الإنتاج والتوزيع لمختلف السلع والخدمات معناه وضع قاعدة إنتاجية صلبة . وعليه تحقيق الإكتفاء الذاتي من السلع والخدمات ثم اقتحام الأسواق الدولية من خلال نشاط التصدير، فالتنافسية تعتبر من الأركان الهامة في عالم الأعمال وتحقيقها يتطلب المساعدة والدعم من قبل الدول إذا ما رغبت في الدخول في العولمة والتفتح الكبير الذي تعرفه الأسواق في مجال المبادلات التجارية الدولية والاستثمارات والثورة المعلوماتية بمختلف أشكالها. (الكاهنة، 2019/11/28، صفحة 27). ويعود ضعف المردودية الإقتصادية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر إلى الصعوبات والمشاكل الحادة التي تواجه هذه الأخيرة والانفتاح الإقتصادي غير المدروس على الأسواق العالمية وعدم استحداث طرق وميكانيزمات لحماية المنتج الوطني من منافسة المنتجات الأجنبية التي تتميز بالجودة العالمية وانخفاض الأسعار ، وقد تأثرت المؤسسة الجزائرية من إجراءات تحرير التجارة الخارجية دون أية مراقبة، وأدى ذلك إلى ظهور ظاهرة الاستيراد الفوضوي والتي شملت كل شيء.(بلال و طبايبية، جوان 2019، صفحة 478)الأمر الذي ساهم في خلق مناخ يقف كواحد من محددات النمو

أمام المؤسسة الجزائرية الصغيرة الناشئة وبصدد الاستيراد غير المنظم نذكر الإغراق المتمثل في استيراد سلع وبيعها محليا بأسعار أقل من سعر مثيلتها المحلية، التذرع بالحرية الاقتصادية وشروط تحرير التجارة في إطار التهيؤ لاستيفاء شروط (الجات) مع أن هذه الأخيرة تكرس وتقبل مبدأ حماية المنتوج المحلي عن طريق الرسوم الجمركية وحدها تشجيعا وتأهيلا للصناعات الناشئة أو التي يهددها الاستيراد، غياب جهاز معلومات فعال يحدد أنواع المنتجات المحلية الشيء الذي من شأنه وضع خريطة اقتصادية لتوطن المؤسسات و المنتجات ومن ثم وضع ما يلزم من سياسات الحماية. إن الحديث عن حماية المنتوج المحلي يجب ألا يكون كذلك مبررا لحماية الرداءة فإذا كان لابد من إجراءات حماية للصناعات الناشئة أو فروع النشاطات التي يتهددها الاستيراد، إجراءات حماية ترمي إلى الحفاظ على توازن ميزان المدفوعات، إجراءات لمنع بيع المنتوجات المستوردة بأسعار أقل من الأسعار المطبقة في البلاد . (كمال، جوان 2018، الصفحات 286-287)

وتعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأكثر تأثرا بإقامة منطقة التبادل الحر الناتجة عن اتفاقية الشراكة الجزائرية الأوروبية، فعلى الرغم من الإيجابيات التي تفرزها اتفاقية الشراكة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا أنها انجرت عنها سلبيات أعاقت نشاطها بما فيها تعرضها للمنافسة أمام الشركات الأوروبية المتميزة بالخبرة والكفاءة والتكنولوجيا والتسويق، كما تفقد المؤسسات الجزائرية ما كانت تتمتع به من حماية، مما يجعلها عرضة للخروج من السوق، أو التحول إلى أنشطة أخرى، كما يصعب على بعض المؤسسات التكيف مع نظم الإنتاج والتسويق الجديدة المقررة في الاتفاق(كرليفة، 2019/11/28، صفحة 188)

.

- **النسيج المؤسساتي**:نلاحظ من الجدول رقم 01 أنه في نهاية سنة 2019 نسبة 97% من النسيج المؤسساتي في الجزائر تمثله المؤسسات المصغرة بعدد يقدر ب 115739 في حين بلغ عدد المؤسسات الصغيرة 31027 وبنسبة 2.6 % أما عدد المؤسسات المتوسطة نسبته ضئيلة جدا تقدر ب% 0.4. ويمكن تفسير هيمنة المؤسسات المصغرة على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها ركيزة أساسية لتنمية الاقتصاد حيث توليها الجزائر أهمية بالغة من خلال تشجيع إنشائها عن طريق أجهزة الدعم والمرافقة

وتوجيه الشباب الجامعيين وأصحاب الشهادات الى المشاريع الريادية والمصغرة ودعمهم بتوفير حاضنات الأعمال ومراكز التسهيل .

-توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القطاعات: يوضح الجدول رقم 02حوالي أكثر من نصف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تنشط في قطاع الخدمات حيث بلغ عددها 614375 وبنسبة51.48% واحتل قطاع النشاطات الحرفية المرتبة الثانية إذ بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 274554 وبنسبة 23.01% ثم يليه قطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة 15.94% أما القطاعات الأخرى الزراعة، الطاقة والمناجم، والصناعة فإنها تمثل نسب ضئيلة. ويمكن تفسير ذلك بالتوجه إلى القطاعات التي تكون فيها المخاطرة منعدمة وتحقق اكبر ربح ممكن ، التوجه الى قطاعات لا تتطلب استثمارات كبيرة ولا تتطلب استخدام تكنولوجيا حديثة، الضمانات على المخاطر في بعض القطاعات مرتفعة ، وكذلك غياب التوجه المقاولاتي نحو مجالات معينة .

-بعض آليات دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :نلاحظ من الجدول رقم 03 أن الوكالة الوطنية للترقية والاستثمار ساهمت في تمويل 3029 مشروعا سنة 2019 مقابل 4124 مشروعا سنة2018 ،كما ساهمت في استحداث 77389 منصب شغل سنة 2019 مقابل إستحداث 143044 منصب شغل سنة2018 وشهد مستوى الاستثمارات انخفاضا من حيث عدد المشاريع المسجلة وذلك بنسبة – 26.55 %وبمبلغ مالي إجمالي قيمته 797138 مليون دينار جزائري سنة2019 مقابل 1673943 مليون دينار جزائري في سنة 2018 .

يوضح الجدول رقم04 أن مراكز التسهيل بلغ عددها خلال سنة 2019(26) مركزا ، ومركزا واحدا في طور الإنجاز وآخر تم إنجازه لكن لا يشتغل حيث إستقبلت هذه المراكز 1947 مشروعا رافقت منهم 711 مشروعا بينما أنشات 185 مؤسسة وبذلك من المتوقع خلق 1663منصب شغل .

يوضح الجدول رقم 05 بأن عدد حاضنات الأعمال في الجزائر بلغ خلال سنة 2019 (17) حاضنة أعمال حيث استقبلت 467 مشروعا واحتضنت منهم 152 مشروعا بينما ساهمت في إنشاء 61 مؤسسة ومن المتوقع تستحدث 463 منصب شغل .

وبالرغم من كثرة التهديدات والصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية، فإنه أمام هذه المؤسسات بعض الفرص والمحفزات التي تساعدها على النجاح في محيطها المحلي، و التي تساعدها أيضا على دخول تجربة ناجحة على مستوى الأسواق الدولية. هذه الفرص والمحفزات تتمثل في برامج التأهيل التي اتخذتها الدولة على عاتقها والتي تهدف إلى تحسين موقع المؤسسة في إطار الإقتصاد التنافسي ورفع أدائها الإقتصادي والمالي(بلال و طبايبية، جوان 2019، صفحة 478).يعبر برنامج التأهيل عن مجموعة من الإجراءات المادية وغير المادية التي تتخذ بهدف تحسين موقع المؤسسة في السوق ورفع أدائها الاقتصادي حتى تضمن شروط البقاء في ظل المنافسة الدولية المتزايدة .و تتمثل أهم أسباب انتهاج برامج تأهيل المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة فيما يلي:

*تحديات المنافسة الخارجية؛

*الصعوبات التمويلية والإدارية وارتفاع أسعار الفائدة على القروض إضافة إلى قصر فترة سدادها وتعقد إجراءاتها الإدارية؛

*ضعف التسيير وعدم إتباع الأساليب الحديثة في الإدارة والتنظيم، وعدم ملائمة نظم التعليم والتدريب لمتطلبات التنمية؛

*عدم تنظيم آليات الحصول على العقار الصناعي إضافة إلى الحالة السيئة التي تعيشها أغلب المناطق الصناعية؛

*ضعف الموقف التنافسي للمؤسسات الوطنية نظرا لتفضيل المستهلك المحلي للمنتجات الأجنبية المماثلة بدافع التقليد.

وتهدف البرامج المصممة لتأهيل المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة إلى تحسين الجودة وتحليل نقاط ضعف المؤسسة وبالتالي اقتراح طرق لتعزيز مركزها التنافسي، وتركز على الاستثمارات غير المادية والمتمثلة في المرافقة التقنية، البرمجيات، التكوين، الجودة، ومعايير نظام المعلومات، إضافة إلى جوانب أخرى مادية والمتمثلة في المساعدات المالية وجلب التكنولوجيا الحديثة. ويعتبر برنامج تأهيل المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة نظام تحفيزي وترقوي لتنافسية المؤسسة (الكريم، 2011، الصفحات 143-144).

4.مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام وترقية الصادرات :

تعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب الشغل وتنشيط اليد العاملة مما يعني تحسن المستوى المعيشي لها وزيادة الدخل يخصص الفرد جزءا منها للاستهلاك والباقي للادخار او استثمارها في مشاريع خاصة تسهم بدورها في زيادة الإنتاج وتنوعه وتوفره وكذا زيادة حجم الناتج الخام , كما اعتمدت الحكومة مؤخرا على إستراتيجية حكيمة لترقية صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال سياسات توجيهية بإنشاء وزارة المؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة وكذا الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار والوكالة الوطنية للتامين وضمان الصادرات , هذه المؤسسات وغيرها ستمكن الدولة حتما من تنويع صادراتها خارج قطاع المحروقات وخلق مناخ استثماري محفز والتوجه نحو الأسواق الإفريقية الحرة والدولية على المدى المتوسط والبعيد .

5.خاتمة:

في الختام يمكننا القول أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تلعب دورا استراتجيا هاما في تحقيق متطلبات التنافسية وتحقيق التنمية المستدامة بشقيها الإقتصادي والإجتماعي، ونظرا لأهمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إقتصاديات الدول وحتمية تفعيل دورها تبرز ضرورة التشخيص الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تحليل ودراسة البيئة التنافسية لاقتناص فرص النمو و وتجنب التهديدات وكذلك تحليل ودراسة الموارد والقدرات التي تدعم بناء الميزة الإستراتجية. وعليه توصلت دراستنا إلى النتائج التالية:

- التشخيص الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو عملية تحليل ودراسة البيئة التنافسية والقدرات والموارد هدفها تحديد الفرص ، التهديدات ، نقاط القوة ونقاط الضعف.؛
- التشخيص الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو عملية ذات طابع استراتيجي هدفها اتخاذ القرارات الإستراتجية لتطويرها؛
- اغلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تنشط في القطاع الخاص ، وعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنشط في القطاع العام ضئيل جدا وهذا ما يدل على التوجه الاقتصادي للجزائر نحو اقتصاد السوق ؛
- غالبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تنشط في قطاع الخدمات، النشاطات الحرفية والبناء والأشغال العمومية؛

- إنخفاض مستوى نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الصناعة الذي يمثل أساس التنمية الاقتصادية ، وهذا ما ينعكس على دورها في الإنتاج والتصدير؛
- نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطا ع الطاقة والمناجم شبه منعدم في ظلّ التوجه نحو الاستثمار في الطاقات المتجددة ؛
- على الرغم من أن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية إلا أن هذا لا ينفي دورها في استحداث مناصب الشغل والتقليل من آثار البطالة ؛
- يعاني قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من نقاط ضعف متعددة على المستوى القانوني ،الإداري، المالي ، الإنتاجي، التسويقي، والمنافسة مما يثبط دوره وفعاليته في تحقيق التنمية المستدامة ؛
- هناك عجز في الميزان التجاري مما يدل على ضعف الأداء الإنتاجي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية ؛
- عدد المشاريع المرافقة والمحتضنة ضئيل مقارنة بالمشاريع المستقبلة من طرف حاضنات الأعمال ومراكز التسهيل ويرجع ذلك لمحدودية الموارد والقدرات من جهة والعدد القليل لمراكز التسهيل والحاضنات .

وعلى أساس النتائج المتوصل إليها يمكن إثبات الفرضيتين المطروحتين حيث من خلال التشخيص الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تم تحديد جملة من المشاكل والعراقيل التي يعاني منها هذا القطاع والتي تعتبر بمثابة نقاط ضعف تنعكس سلبيا على تطوير الاقتصاد الوطني.

وبناءا على النتائج الآنفة الذكر يمكن إقتراح مايلي :

- ضرورة وضع آليات وتسهيلات تشجع على التوجه نحو الاستثمار في الزراعة، الصناعة والطاقة من خلال توفير مناخ استثماري محفز ، وهذا ما يساهم في تدعيم الإنتاج المحلي والتقليل من الاستيراد وبالتالي حماية المنتوج المحلي ؛
- ضرورة تبسيط الإجراءات وتعديل القوانين بما يسهل إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها؛
- ضرورة إعتماد اللامركزية في منح القروض البنكية ؛

- ضرورة تطوير سوق التمويل ، السوق النقدي والسوق المالي ؛
- ضرورة برمجة دورات تكوينية لمرافقة أصحاب المشاريع في مجال التسيير وإدارة المشاريع ؛
- ضرورة ممارسة التشخيص الاقتصادي وفقا لمبادئه وأسسه بما يؤدي إلى انبثاق توجه استراتيجي واضح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؛
- ضرورة تطوير سلوك المقاولاتية الإبداعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال التشخيص الاقتصادي لها ؛
- ضرورة التركيز على المهارات القيادية للمسير /المالك ، اليقظة الإستراتجية ،الجودة،والاستثمار في التكنولوجيا الجديدة كمحددات لتنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؛
- ضرورة الاهتمام من خلال التشخيص الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على إدارة الاندماج مع المحيط التنافسي.

5. قائمة المراجع:

- **المقالات:**

–بن دقفل ،كمال، (جوان 2018)، دراسة تقييمية لوضعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر– إشارة إلى أهم العراقيل والصعوبات، مجلة العلوم الإدارية والمالية،المجلد 02، العدد 01، 278-297.

– حسام غرداين، مسعودي زكريا، سليم شبورو. (ديسمبر 2017). آليات دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. مجلة البحوث الإقتصادية المتقدمة، العدد03، 225-243.

–سهام عبد الكريم. (2011). سياسة تاهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مع التركيز على برنامجPME2. مجلة الباحث، العدد09، 143-150.

–عمار عماري، مراد مرمي، (2018)، أثر نظم المعلومات على تفعيل عملية التحليل الاستراتيجي لمحيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة–دراسة حالة بعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية سطيف. *المجلة* الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد 05، العدد01، 147-164.

- محمد السايح الزغودي، (2018)، دور آليات التشخيص الداخلي والخارجي في صياغة إستراتيجية المؤسسات الصغيرة والمتوسطةمحاولة تطبيق آليةSWOTعلى مؤسسةSERSOUلصناعة الغذائية: فرع العجائن بولاية غرداية،*مجلة أداء المؤسسات الجزائرية*،العدد13، 49-65.

-مرابط بلال، سليمة طبايبية، (جوان 2019)، تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في دعم الأداء الإقتصادي - دراسة تحليلية للتجربة الجزائرية -،*مجلة العلوم الانسانية،المجلد 6*، العدد01، 457-481.

- عمر قربة، (جانفي 2013). دور التشخيص الاقتصادي والمالي في إبراز نقاط القوة والضعف في المؤسسة الاقتصادية،مجلة دراسات- العدد الاقتصادي-،المجلد 04 العدد01، 101-122.

- ياسر عبد الرحمان، عماد الدين براشن ، (جوان 2018) ، قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر - الواقع والتحديات-،*مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، العدد*03، 214-232.

- بن جليلي رياض، (2010)، تنافسية المنشات الصغيرة والمتوسطة : الخصائص والتحديات.،جسر *التنمية، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية، العدد*(93).

- **المداخلات**

- ارزيل الكاهنة، (2019/11/28)، قراءة في النصوص القانونية المنظمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة،الملتقى الوطني حول: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل مستجدات القانون الجزائري، جامعة تيزي وزو، الجزائر.

- جلال مسعد، (2019/11/28)، أثر الصعوبات التي تواجه االمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تنافسيتها،الملتقى الوطني حول: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل مستجدات القانون الجزائري، جامعة تيزي وزو، الجزائر.

- سامية كرليفة، (2019/11/28)، أهم العراقيل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظلّ المتغيرات الاقتصادية،الملتقى الوطني حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظلّ مستجدات القانون الجزائري،اجامعة تيزي وزو،الجزائر.

- فريدة قاضي، (2019/11/28)، التصدي لمعوقات ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر،*الملتقى الوطني حول: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل مستجدات القانون الجزائري*، جامعة تيزي وزو، الجزائر.

- ليندة دراني، (28 نوفمبر2019)، مكانة وواقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر،الملتقى الوطني حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل مستجدات القانون الجزائري، جامعة تيزي وزو، الجزائر .

- **مواقع الأنترنت**

-Manuel d'analyse financière et économique – MIND,sur le site :file :///C:/Users/MT/Downloads/Documents/Ecofin-Manual.pdf *-(consulté le 09/09/2021)*

- Ministère de l'Industrie et des Mines,Bulletin d'informationStatistique de l'entreprise,Données de l'année2019.Sur le site : https://www.industrie.gov.dz/?Bulletin-de-veille-statistique*(consulté le 09/09/2021)*

-بوشرف جيلالي، فوزية بوخبزة ، *دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بناء الاقتصاد الوطني*، من الموقع: http://193.194.91.150:8080/en/downArticle/276/4/6/7844*(consulté le 28/08/2021)*

- ***القوانين***

-الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية/ العدد2 ،12 ربيع الثاني عام 1438هـ 11 جانفي سنة 2017.

6.الملاحق:

جدول رقم 01: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الحجم خلال نهاية سنة 2019

نوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	النسبة (%)
مؤسسات مصغرة	1157539	97
مؤسسات صغيرة	31027	2.6
مؤسسات متوسطة	4773	0.4
المجموع	1193339	100

Source : Ministère de l'Industrie et des Mines,Bulletin d'informationStatistique de l'entreprise,Données de l'année2019, 2020, p08

جدول رقم 02: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القطاعات خلال نهاية سنة 2019

القطاع	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	النسبة(%)
الزراعة	7481	0.63
الطاقة والمناجم	3066	0.26
البناء والأشغال العمومية	190170	15.94
الصناعة	103693	8.69
الخدمات	614375	51.48
النشاطات الحرفية	274554	23.01
المجموع	1193339	100

Source : Ministère de l'Industrie et des Mines,Bulletin d'informationStatistique de l'entreprise,Données de l'année2019, 2020, p13

جدول رقم 03: مشاريع الوكالة الوطنية للترقية والاستثمار الى غاية 2019/12/1

م ص م	المشاريع المصرح بها			مليون دينار جزائري		مناصب الشغل	
	2018	2019	نسبة التطور	2018	2019	2018	2019
	4124	3029	-26.55	1673943	797138	143044	77389

Source : Ministère de l'Industrie et des Mines,Bulletin d'informationStatistique de l'entreprise,Données de l'année2019, 2020, p16

جدول رقم 04 : المشاريع المرافقة من طرف مراكز التسهيل خلال سنة 2019

عدد مراكز التسهيل	عدد المراكز في طور الإنجاز	عدد المراكز المنجزة ولا تعمل	عدد المشاريع المستقبلة	عدد المشاريع المرافقة	عدد المؤسسات المنشأة	عدد مناصب الشغل المتوقعة
26	01	01	1947	711	185	1663

Source :Ministère de l'Industrie et des Mines,Bulletin d'informationStatistique de l'entreprise,Données de l'année2019, 2020, p24

جدول رقم05 : المشاريع المحتضنة من طرف حاضنات الأعمال خلال سنة 2019

عدد حاضنات الأعمال	عدد المشاريع المستقبلة	عدد المشاريع المحتضنة	عدد المؤسسات المنشأة	مناصب شغل متوقعة
17	467	152	61	463

Source : Ministère de l'Industrie et des Mines,Bulletin d'informationStatistique de l'entreprise,Données de l'année2019, 2020, p24